

رفض التعامل مع الإدارة المدنية للحكم الاسرائيلي (معاريف، ١٨/٢/١٩٨٢).

### ردود الفعل على إغلاق الجامعة

لقد أثار قرار إغلاق جامعة بيرزيت موجة من التحركات الجماهيرية التضامنية مع الجامعة، اتسع نطاقها لتشمل سائر مدن الضفة الغربية وقرائها والتي باتت تعيش مجدداً حالة من الانتفاضة الجماهيرية المتواصلة ضد الاحتلال الاسرائيلي بكافة صورته وأشكاله العسكرية والمدنية، وضد إجراءاته القمعية.

فقد التزمت معظم البلديات، بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٢، بالاضراب احتجاجاً على إغلاق الجامعة، ومن هذه البلديات كل من بلدية الخليل ورام الله والبيرة ونابلس وجنين. وأعمال خرق النظام مستمرة في بعض مدن الضفة، فقد أقيمت الحجارة على سيارة اسرائيلية في قلندية، كما تظاهر الطلاب في مدارس رام الله وفي بيت جالا (ر.إ.إ. العدد ٢٥٦٢، ١٧، ١٨/٢/١٩٨٢، ص ٣).

وفي البيرة، حاصرت قوات الاحتلال مدرسة بنات البيرة، وأطلق الجنود الرصاص في الهواء وطاردوا الطالبات في المدينة. كذلك قام طلبة مركز التدريب المهني في مخيم قلنديا بمظاهرة صاخبة، فقامت قوات الاحتلال باقتحام المركز مرتين، حيث تصدى لها الطلبة بالعصي والحجارة وتمكنوا من تحطيم سارتين وجرح جنديين، وأثناءها أطلق الجنود الرصاص والقنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين، وطاردوا الطلبة واعتقلوا العشرات منهم (المصدر نفسه).

وفي الاتجاه نفسه، اتجه الاحتجاج على قرار إغلاق الجامعة، دعت لجنة التوجيه الوطني السلطات المحلية والغرف التجارية إلى الاضراب لمدة يوم واحد احتجاجاً على إغلاق جامعة بيرزيت. وقد التزمت معظم البلديات في مدن الضفة الغربية بالاضراب العام، الذي شمل الخليل ورام الله والبيرة ونابلس وجنين، وقد استمرت المظاهرات الصاخبة، وقرر طلاب بيت لحم إغلاق جامعة المدينة احتجاجاً على ممارسات الاحتلال.

وفي البيرة، تظاهرت طالبات المدارس بعدما أكد أن الحاخام كاهانا كان بين الجنود الذين

قسم التربية في الإدارة المدنية للقاء مع مسؤولي جامعة بيرزيت، ولدى دخولهما مكتب الدكتور غابي برامكي، رئيس الجامعة بالوكالة، اندفع بعض الطلاب إلى داخل المكتب وأخرجوهما منه وشرعوا بتربيد الهتافات المعادية لاسرائيل. وبعد ذلك خرج الطلاب إلى الشارع وأقاموا الحواجز، وحين وصلت قوة من الجيش الاسرائيلي تفرقوا دون استخدام القوة (ر.إ.إ. العدد ٢٥٦٠، ١٥، ١٦/٢/١٩٨٢، ص ١٤).

وفي أعقاب هذا الحادث، إندلعت المظاهرات الطلابية في كل من رام الله والبيرة وبيرزيت احتجاجاً على ممارسات رجال مايسمى بالادارة المدنية وقوات الجيش الاسرائيلي ضد جامعة بيرزيت، وعلى أثر ذلك اعتقلت قوات الجيش خمسين شاباً، أجرت تحقيقات معهم ثم أطلقت سراحهم باستثناء أربعة منهم.

وفضلاً عن الاعتقالات بين صفوف الطلاب، اعتقلت قوات الأمن محاضرين من الرعايا الأجانب، أحدهما بريطاني يدعى مايكل ألن والثاني أستاذة أميركية، بتهمة حيازة مواد ثقافية تؤيد م.ت.ف. (ر.إ.إ. العدد ٢٥٦١، ١٦، ١٧/٢/١٩٨٢، ص ١٦).

أثر امتداد التظاهرات إلى مناطق جديدة في الضفة الغربية وخصوصاً إلى رام الله، قامت سلطات الاحتلال بإغلاق جامعة بيرزيت لمدة شهرين.

وعلق رئيس الجامعة بالوكالة على القرار بقوله: «إن ما حدث ليس سبباً كافياً لإغلاق الجامعة، ومن الصعب أن يصبح أمر إغلاق الجامعة عملية سهلة كتشربة ماء». وأضاف: «... الجنود يقومون، منذ فتح الجامعة قبل شهر ونصف، بمضايقة الطلاب داخل الحرم الجامعي، وأنه شكاً ذلك لحاكم منطقة رام الله العسكري دون جدوى» (المصدر نفسه).

ومن جهة ثانية، نسبت صحيفة معاريف إلى مصادر أمنية قولها، أنه تقرر فحص ميزانية جامعة بيرزيت للتأكد مما إذا كانت تحصل على أموال من م.ت.ف. لأن هناك اعتقاداً بأنها تحصل على مثل هذه الأموال بواسطة طرف ثالث في أوروبا الغربية أو في الولايات المتحدة.

وأضافت أنها تعتقد أن رفض الجامعة لزيارة رجل الإدارة المدنية، سببه موقف مبدئي، وهو